الشعب يطالب بإسقاط نظام لا يراه

فاروق يوسف
كاتب عراقي

أين يقف الشعب من المعادلات السياسية القائمة في العالم العربي؟

في أحداث "الربيع العربي" سقطت أنظمة عربية عريقة، وكانت إلىٰ ما قبل سقوطها توحي بأن كل شيء تحت السيطرة وأن أجهزتها الأمنية قادرة علىٰ الوصول إلىٰ غرف النوم بل إلىٰ تلافيف أدمغة المعارضين.

سقطت تلك الأنظمة، فهل أسقطتها الشعوب التي خرجت في تظاهرات مطالبة بإسقاط النظام من غير أن يكون هناك مشروع سياسي تستند عليه؟

هناك مَن يُشكك في تلك الفرضية التي صارت عبارة عن واقعة مأثورة.

الأنظمة التي عبثت بمصائر شعوبها عبر عقود من الزمن لا تسقط لأن الشعوب تريد ذلك. تلك هي كذبة الربيع العربي

في سوريا تحولت تلك الواقعة إلىٰ حرب، ابتلعت البلد كله مثل ثقب أسود، فيما استلمت أطراف مختلفة في ما بينها النتائج في ليبيا واليمن وصارت تتناطح في ما بينها، فيما وقع الشعب الذي قيل إنه نجح في إسقاط النظام في كلا البلدين تحت نيران صديقة.

ولكنّ هناك واقعتين تدفعان إلىٰ التشاؤم وتكشفان عن هزال وضعف تلك الفرضية بالرغم من أن كل الظروف الموضوعية تتيح التفكير في إمكانية إعادة السيناريو الذي صار مكررا.

لشهور متلاحقة خرج العراقيون واللبنانيون في تظاهرات سلمية لم تتوقف، مطالبين بإسقاط النظام في كلا البلدين، من غير أن يستندوا إلىٰ حائط حزبي أو يتلقوا الدعم من جهة خارجية وليس هناك قيادة واضحة المعالم. فما الذي أثمر عن تلك التظاهرات؟

في العراق دافع النظام الذي هو خليط من الأحزاب المرتبط بعضها بالبعض الآخر بسلسلة معقدة من عمليات فساد غير مسبوق في التاريخ عن نفسه بقسوة، هي في الحقيقة جزء من التاريخ السياسي العراقي المعاصر فسقط مئات القتلىٰ وجُرح الآلاف وتفننت الميليشيات في عمليات القتل والخطف.

أما في لبنان فقد أدرك حزب الله، وهو المهيمن علىٰ الحياة السياسية، أنه كان مستهدفا بشكل أساس، لذلك فإنه اختار أن يتصدى لأعدائه من وراء حجاب. فجرت هجمات قام بها مجهولو الهوية بالأسلحة البيضاء، غير أنها لم تؤد إلىٰ القتل. كان التأديب هو الغرض.

في الحالتين فقد كان النظام يتفرج من أعلىٰ قمة علىٰ ما يحدث في الأسفل كما لو أنه يشاهد وقائع فيلم سينمائي استعراضي يمكن أن تسدل عليه ستارة النهاية في أية لحظة.

ظلت الطبقة السياسية في كلا البلدين تدير شؤونها من غير أن تلتفت إلىٰ الصراخ الذي لم يصل إلىٰ نوافذ قصور الحكم. كأن الشعب الذي هو مصدر السلطات في بلدين ديمقراطيين هما لبنان والعراق كان بالفعل يؤدي استعراضا، يؤكد من خلاله ديمقراطية النظامين اللذين سمحا بحرية التظاهر حسب ما ينص عليه الدستور.

"لمَ لا. ليتظاهر من يرغب في ذلك. وليرفع أي شعار يريد ومن ثم يذهب إلىٰ بيته وقد حقق هدفه في التظاهر". إنها حكاية كل يوم التي يدثر الأطفال أنفسهم بعدها بخيال تحلق في فضائه الساحرات والجنيات وسوبرمان.

الشعب من وجهة نظر السادة الحاكمين لم ينضج بعد ليدرك أن حقه الدستوري في التظاهر لا يتيح له إمكانية إسقاط النظام أو رفع غطاء الشرعية عنه، فهو يتمتع بحماية داخلية وخارجية لا يمكن أن تسمح بسقوطه. تلك أم الحقائق كلها.

أما إذا رغبت قوى الحماية في رفع يدها عن النظام فإن ربيعا عربيا سيكون ممكنا وباليسر الذي رأيناه في مصر وتونس، وبالعسر الذي عاشته ليبيا واليمن، ومن خلال الكارثة التي لا تزال سوريا تشهد فصولها المتلاحقة.

سيكون علينا أن نعترف "إن الشعب يريد إسقاط النظام" هو شعار مضلل. فالشعب لا يملك الوسيلة السلمية لإسقاط النظام. ذلك لأن الأنظمة التي عبثت بمصائر شعوبها عبر عقود من الزمن لا تسقط لأن الشعوب تريد ذلك. تلك هي كذبة الربيع العربي.

فعل العراقيون واللبنانيون ما لم يفعله التونسيون، ومع ذلك فإن تغييرا صغيرا لم يحدث في كلا البلدين. كان الشعب في مكان فيما الطبقة السياسية التي تدير النظام هي في مكان آخر.

هنالك أسرار إلىٰ أن يتم الكشف عنها فإن إبرة البوصلة ستظل موجهة إلىٰ إيران. فالنظامان العراقي واللبناني هما علىٰ ارتباط وثيق بالنظام الإيراني. فهل سيكون التغيير في لبنان والعراق مرهونا بنجاح صفقة ما يعقدها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة مع إيران؟

رهانات خائبة

علي الصراف
كاتب عراقي

يخلط بوريس جونسون بين طبيعته كصحافي، وبين وظيفته كرئيس وزراء. ومن الواضح أنه يفشل في الاثنين معا. لا مقاله الأخير (الذي قدمه علىٰ التلفزيون من 10 داوننغ ستريت) كان مقنعا، ولا سياساته التي تنشرها له الديلي تلغراف نجحت في تحقيق أي تقدم. الشيء الوحيد الذي نجح فيه هو أنه أصبح ما أصبح عليه، دون أن يسعفه الحظ لا بمواصلة مشروعه للخروج من الاتحاد الأوروبي، ولا في بناء إستراتيجية متينة في مواجهة كورونا.

وفي الحقيقة لو كنت مكانه، فإنني كرئيس وزراء لا يكتب مقالات، أو كصحافي لا يتورط بوظيفة أبعد من سقفه المشروع، لكنت قد رفعت سماعة الهاتف لأطلب النصيحة من جاسيندا أرديرن، رئيسة وزراء نيوزيلندا، لأسألها ماذا يجب أن أفعل لكي أخرج من الورطة.

الصحافي يكتب بمقدار من الغموض لكي يتحاشىٰ المزالق. فيضطر إلىٰ التلميح لكي لا يبدو فجا. رئيس الوزراء يفعل العكس تماما. أولا يجب أن يكون شديد الوضوح علىٰ الأقل لكي يعرف وزراؤه إلىٰ أين هم ذاهبون. وثانيا فإنه يقدم "تصريحا" تتناقله الصحف باعتباره توجها معينا وخيارا محددا دون آخر.

"عودوا إلىٰ أعمالكم، ولكن اذهبوا إليها مشيا أو بالدراجات الهوائية"، هذا كلام صحافي ضاعت عليه المشيتين. وهو ليس سياسة بل مجرد هذيان شخص مصاب بالحمىٰ أو بالدراجات الهوائية.

الرهان الأخير، هو أن تعرف إلى أين تقود الناس؟ أو كم سيفقدون من الضحايا؟ أو ما هي بالفعل الإستراتيجية المطلوبة؟

"تجاوزنا مرحلة الخطر، ولكننا لم نتجاوزها بعد"، "يمكن أن نستمتع بالشمس، ولكن مع الحفاظ علىٰ التباعد الاجتماعي"، وعلىٰ هذا النحو كل شيء آخر.

بريطانيا ثاني أفشل بلد في العالم في مواجهة وباء كورونا بعد الولايات المتحدة. وذلك بنحو ربع مليون مصاب، و40 ألف ضحية. والأيام ستكون شاهدا: عدد الإصابات في هذا البلد لن يقل عن مليون، وعدد الضحايا لن يقل عن 150 ألفا في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

السبب الرئيسي لذلك هو التأخر في الاستجابة الفاعلة. نوع من "الشمخرة" أو "العنطزة" أو "الزعرنة" أو "التعالي الأجوف" (لا أدري أي المصطلحات أدق) هي التي دفعت حكومة جونسون إلىٰ أن تتباطأ ثم تتباطأ، وكأن الوباء سوف يمر من تلقاء نفسه دون أن يترك أضرارا.

الرهان الأول كان يقوم علىٰ نظرية "مناعة القطيع" التي ثبت بطلانها من دون أن يستقيل المسؤولون عن الترويج لها، والذين حولوها إلىٰ "سياسة" تعمدت التأخير. هذه النظرية تراهن، ببساطة، علىٰ أن المصابين سوف يحصلون علىٰ مناعة. ولسوف تشكل هذه المناعة جدارا يصد التفشي ويمنع تحول الفايروس إلىٰ وباء.

الحقائق التي أكدتها المختبرات ومنظمة الصحة العالمية تقول الآن إن كوفيد – 19 يمكن أن يعود ليصيب حتىٰ الذين أصيبوا به من قبل. وهو ما يعني أن هذا المرض لا يبني مناعة لأي أحد. وهو ما يعني أن المجتمع سيظل مكشوفا من دون جدار حماية، وأن موجات الإصابات سوف تظل تتوالىٰ. بل وأكثر من ذلك، فإن هذا الفايروس يمتلك قابلية للتحوير بحيث تتغير تركيبته الجينية نفسها ما يجعله أشد خطرا، وما يجعل حتىٰ اللقاحات التي يتم بناؤها علىٰ أساس تلك التركيبة عديمة الفاعلية.

ثم لم تتمكن الحكومة من توفير معدات الوقاية للجسم الطبي، لا بالكمية اللازمة ولا بالسرعة اللازمة. وهو ما دفع جيشا من الأطباء والممرضين وموظفي الخدمات اللوجستية الأخرى إلىٰ الهاوية.

ولئن وعدت الحكومة بإجراء 100 ألف اختبار كل يوم، فإنها لم تحقق ذلك حتىٰ الآن. وهو الأمر الذي جعل الكثير من المصابين يواصلون مخالطة آخرين إلىٰ ما لا نهاية. وهذا ما هو قائم الآن بالضبط. وثمة مقدار جليّ من الفوضىٰ في تنفيذ تلك الاختبارات، إلىٰ درجة أنك لا تعرف من يقوم بماذا، كما لا تعرف من الأساس أين يتوجب لتلك الاختبارات أن تؤخذ، أو ما هي القطاعات الاجتماعية التي يتعين مسحها.

"الحفاظ علىٰ خدمة الصحة الوطنية"، شعار بدا وكأنه يقول للناس: لا تمرضوا. ولا تحاولوا الذهاب إلىٰ المستشفىٰ. وإذا تعرضتم للإصابة بالفايروس، ابقوا في منازلكم حتىٰ يقترب ملك الموت. وإذا وصلتم إلىٰ المستشفىٰ، فلا توجد أي ضمانات بأنكم سوف تحصلون علىٰ علاج. لا يوجد علاج أصلا. والمساعدة الوحيدة هي أجهزة التنفس، وهذه سوف تقدم حسب "أفضليات" ومعايير.

هذه المعايير نفسها اتضح أنها، بحد ذاتها، فضيحة لمؤسسة كشفت عن وجه لم يكن مرئيا من قبل.

الإحصاءات التي سجلتها هذه المؤسسة حتىٰ 21 أبريل الماضي تشير إلىٰ أنه من بين كل 100 ألف من السكان في إنجلترا هناك 80 وفاة بين من يصنفون كـ"آخرين" وهم بالدرجة الرئيسية مسلمون، وهناك 49 وفاة من السود، و28 وفاة من الآسيويين، وفقط 27 وفاة من البيض، وهناك أيضا 10 من "المختلطين". وهكذا ففي مقابل وفاة 167 شخصا "من أبناء الجارية"، هناك 27 وفاة "من أبناء الستّ" ذوي العيون الزرق والشعر الأشقر. أي 6 إلىٰ 1، في بلد لا يشكل الأقليون فيه 10 في المئة من مجموع السكان، لتكون النسبة الإجمالية 60 إلىٰ 1. وما لم يكن ذلك شيئا ملفتا وذا معنىٰ، فما الذي يمكنه أن يكون؟

المعنىٰ العملي لهذا الواقع هو أنك إذا دخلت المستشفىٰ وكان اسمك أحمد أو محمود، ودخل إلىٰ جانبك جورج وستيفن، فإن أجهزة التنفس تُعطىٰ بحسب الانتماء العرقي أو الديني، ويُترك الآخرون ليموتوا.

تحتاج أن تكون بلدا فاسدا حتىٰ النخاع لكي تتصرف أقدس المؤسسات الإنسانية فيه علىٰ هذا النحو.

وهناك سبب لذلك. العنصرية في بريطانيا ظلت مهذبة علىٰ الدوام. ويعود تهذيبها إلىٰ مشاعر الترفع والقوة والغنىٰ. يكفي أن يخاطبك البريطاني بكلمة "سير" لكي يعني بها شتيمة، حتىٰ وإن كان هو نفسه من أصحاب لهجة الـ"كوكني"، أو حثالة البروليتاريا، فما بالك إذا تصادفت مع واحد من أشباه الطبقة الوسطىٰ، يهينك حتىٰ ولو قال لك: صباح الخير. التهذيب نفسه عنصري، ولكنه يرتدي قناعا. ولقد أزالت جائحة كورونا ذلك القناع، وانكشف الجميع علىٰ ضعف وهشاشة، فسارعت مؤسسة الخدمة الصحية الوطنية لتنتسب إلىٰ جذرها الطبيعي. حتىٰ صار بعض أهالي الضحايا يكتبون رسائل لأطبائها الجزارين: أياديكم ملوثة بالدماء. الرهان الأخير، هو أن تعرف إلىٰ أين تقود الناس؟ أو كم سيفقدون من الضحايا؟ أو ما هي بالفعل الإستراتيجية المطلوبة؟ ولكن لا أحد يعرف حتىٰ يصدر عدد اليوم التالي من الديلي تلغراف.

لو كان صحيحا أن وباء كورونا يؤثر علىٰ القدرات العقلية لبعض من يصابون به، فإن الاضطراب الذهني كان علامة مكشوفة لدى جونسون حتىٰ من قبل أن يظهر وباء كورونا. فهو يتحدث بانفعال، ويستخدم كلتا يديه في التعبير عن نفسه وكأنه ملاكم. ولا يتردد في أن يستخدم من قاموس الصحافة ما يحوّل منصبه إلىٰ عمود أسبوعي مكتوب بلغة فظة.

أزمات كورونا في بريطانيا

بهاء العوام
صحافي سوري

ما خرج به رئيس وزراء بريطانيا، بوريس جونسون، مؤخرا حول الخطة التدريجية لرفع إجراءات الإغلاق في البلاد يفضح حذراً كبيرا إزاء حدوث موجة ثانية من الجائحة، وخوفاً من استمرار أزمتها إلىٰ وقت طويل. تتشارك حكومة لندن هذه المخاوف مع كثير من الحكومات حول العالم، ولكن لتجربة المملكة المتحدة في إدارة أزمة الوباء خصوصية تستوجب المزيد من التدقيق والانتباه. حتىٰ لو تحملت خزينة الدولة بعضاً من التكاليف التي يراها البعض اليوم مبالغة لا تبيحها ضرورة.

لم توفق بريطانيا في تعاملها مع كورونا في بداية تفشي المرض. كانت تريد تطبيق نظرية مناعة القطيع بوصفها الأكثر ضماناً والأقل كلفة. ولكنها سرعان ما اكتشفت أن مثل هذا الخيار سيجر كوارث علىٰ البلاد. فالوباء يتمدد بتسارع يمكن أن يتسبب بإصابة ملايين البشر خلال فترة قصيرة، وهو ما لا يقوى علىٰ تحمله نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة. خاصة وأنه يئن تحت وطأة التقشف الذي لازمه علىٰ مدار أكثر من عقد في عهد المحافظين.

ثمة من همس في أذن بوريس جونسون بأن مناعة القطيع تحتاج إلىٰ بلاد لا تستورد أدوات الحماية الطبية علىٰ الأقل؛ دولة تستطيع بنيتها التحتية الصحية أن تستوعب عشرات الآلاف من المرضىٰ بأجهزة تنفس صناعي، دون أن تضطر الحكومة إلىٰ تحويل أرض المعارض لوحدة عناية مركزة. من حسن حظ البريطانيين أن جونسون أصغىٰ للنصيحة وغيّر أولوياته في مواجهة الوباء. لو لم يفعل لكانت رائحة الجثث تفوح من كل مكان في البلاد الآن.

الإغلاق أجّل ذروة الوباء وأجل معها محاكمة المعارضة والإعلام والبرلمان لأداء الحكومة في التعامل مع المرض. إصابة جونسون أيضا منحت المحافظين وقتاً للملمة أوراقهم واستدراك جزء مما فاتهم من استعدادات للوباء كان يجب أن يقوموا بها منذ شهر فبراير أو مارس الماضيين علىٰ أبعد تقدير. وربما كان متاحاً أمامهم القيام بها قبل عام كامل، لو أصغوا لتلك التقارير الاستخباراتية التي حذرت من احتمالات وقوع كارثة صحية عالمية تشبه وباء كورونا.

عندما عاد رئيس الوزراء إلىٰ الحياة بعد أيام من الصراع مع كوفيد – 19، كانت أحزاب المعارضة قد استفاقت من صدمة كورونا. لملمت أوراقها واستأنفت أدوات رقابتها الإعلامية والبرلمانية علىٰ أداء الحكومة. وجد جونسون نفسه أمام أزمات عدة. منها ما تسببت به الجائحة نفسها. ومنها ما كان قبلها ولكنه استمد بحضورها حلة جديدة أكثر تعقيداً. ما كان واضحاً في الأمس بات اليوم أكثر ضبابية وربما يحتاج إلىٰ قراءة ثانية وربما ثالثة.

أفلحت حكومة المحافظين في تجنيب بريطانيا سيناريوهات فجة مثل إيطاليا وإسبانيا، ولكنها لم تستطع وقف أعداد الوفيات التي وصلت بها المملكة المتحدة إلىٰ المرتبة الأولىٰ أوروبيا، والثانية عالميا بعد الولايات المتحدة. يمكن تسمية هذا بنصف نجاح، ولكنه لن يكون مقبولاً إلا إن تمكنت الحكومة من إعادة الحياة للاقتصاد، دون أن تُعرّض البلاد إلىٰ موجة ثانية من المرض تعيد كل شيء إلىٰ الصفر.

تحاول الحكومة احتواء تضرر الأفراد والشركات من الوباء عبر برامج دعم سترهق خزينة الدولة. ولكن لا مفر منها ولا يوجد بين المعارضة من يختلف مع رئيس الوزراء فيها. الخلاف سيكون في المستقبل حول شكل الاقتصاد بعد زوال كارثة الوباء.

هذا هو ميدان الصراع الذي سيجمع بين حزب المحافظين الحاكم وحزب العمال. قد يكون الحفاظ علىٰ الاقتصاد بحلته الرأسمالية، هو الأزمة الوحيدة التي أفرزها كورونا. لكن الوباء أرخىٰ بظلاله علىٰ العديد من الأزمات الموجودة أصلاً فزادها تعقيداً. مفاوضات ما بعد الخروج بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي واحدة من هذه الأزمات. وربما يجبر الوباء حكومة لندن علىٰ تمديد المرحلة الانتقالية للخروج. خاصة وأن بروكسل تدفع نحو هذا الخيار، وكذلك العديد من الأطراف المحلية في المملكة المتحدة.

البقاء في الاتحاد الأوروبي لعام أو عامين آخرين سيمنع المملكة المتحدة من إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع دول وتكتلات أخرى حول العالم. ينطوي هذا علىٰ ضرر واضح لخطط الحكومة في استقلال البلاد عن الاتحاد، كما يقول أنصار الخروج. ولكنه قد يجنب المملكة المتحدة مخاطر الانقسام في ظل اتساع الهوة بين إنجلترا وبقية الأقاليم بسبب وباء كورونا أيضاً.

لقد زادت الجائحة من حجج أدنبرة وبلفاست للاستقلال عن لندن. ومكنتهما من إصدار قوانين واتخاذ إجراءات فصلت مساري اسكتلندا وأيرلندا الشمالية عن إنجلترا في مواجهة الوباء. يدرك جونسون ضرورة التصدي لمثل هذه المحاولات الانفصالية، ولكنه اختار تأجيل المواجهة بحجة أن أهل الأقاليم أدرى بشعابها ويعرفون جيداً كيف وأين يواجهون الوباء.

ربما أفلح جونسون خلال حياته السياسية في اختيار التوقيت المناسب لمواجهة خصومه. ولكن ذلك لا ينفي أبدا أن هذا الوباء وضع رئيس الوزراء وحكومته وحزبه أمام تحديات غير مسبوقة. خاصة وأن المصائب في زمن كورونا لا تأتي فرادى. ولا يشفع الدهاء لأحد في مواجهة جنون الجائحة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk